نادر رياض.. من هندسة الطيران
إلى إنتاج أجهزة الأمن الصناعى

هناك إغراق فى الإنتاج المحلى.. أيضا

□ حوار ـ عزة نصر:

درس هندسة الطيران ثم التحق بالدراسات العليا فى الهندسة الصناعية لآلات الورش وادارة خطوط الانتاج وانشأ أول شركة فى ظل قانون الاستثمار ويحتفل باليوبيل الفضى لها هذا العام.

هو د. نادر رياض رئيس شركة بافاريا مصر وعضو مجلس إدارة الشركة القابضة الهندسية ومستشار لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب.

يؤمن بالتخصص العام والتخصص الدقيق فى الصناعة ويرى أن فترة التوجه الشمولى فى ادارة الاقتصاد القومى أدخلت البورصة فى بيات شتوى طويل، وأكبر تحد للصناعة المصرية هو استكمال العناصر الأساسية التى تحتاجها من قوى بشرية مدربة وقاعدة معلوماتية تستند إليها محليا وعالميا ويعتقد أن التصدير الناجح يقوم على تصدير القيمة المضافة من ناتج العمل الوطنى وليس تصدير الخامات بحالتها.

وأن دور المنظمات العمالية حيوى ورئيسى يصاحب النهضة الصناعية المرجوة.

■ المنافسة غير المشروعة أكبر خطر يهدد الصناعة المصرية
■ التصدير الناجح أساسه القيمة المضافة وليس المادة الخام

يرى رياض أيضا أن الاغراق غير مقصور على الاغراق الدولى ولكن هناك اغراقا محليا أيضا.. والآن إلى نص الحوار..

■ متى بدأت رحلتك مع البيزنس؟

● بدأنا مشروع بافاريا مصر كاول مشروع ينشأ فور صدور قانون الاستثمار عام 1971 كانت شركتنا أول شركة تنشأ فى ظل قانون الاستثمار وهى أول شركة استثمارية تكمل 25 عاما من العمل المتواصل الدؤوب المكلل بالنجاح.

■ لماذا بدأت بمجال الاطفاء والأمن الصناعى؟

● من المعروف أن المادة الدراسية للعلم والصحة المهنية والاطفاء تعتبر من المواد الاساسية التى تدرس فى كليات الهندسة بالمانيا والدول الصناعية باعتبارها لازمة فى مجال الهندسة الصناعية لارتباط ذلك بالحفاظ على البيئة والصحة داخل المنشأة وخارجها وقد كان من العوامل التى أدت إلى تبلور فكرة المشروع ودخوله حيز التنفيذ، اننى قضيت خلال فترة دراستى بالمانيا ثلاث اجازات صيفية فى التدريب داخل المصانع الألمانية التى تعمل فى مجال انتاج اجهزة الاطفاء.

■ ماذا أضافت صناعتكم للاقتصاد القومى وما التطورات التى أدخلتموها على هذه الصناعة؟

● ساهم مشروعنا فى نقل تكنولوجيا صناعة اجهزة الاطفاء بنفس مستواها المتعامل به فى جمهورية ألمانيا الاتحادية عام 1972 وانتقلت تلك التكنولوجيا من حيث انتهت إليه آنذاك بكاملها إلى مصر، وساهم مشروعنا فى استعمال تلك التكنولوجيا المنقولة بحالها، ومر بمراحل استيعاب تلك التكنولوجيا وتطويعها لخدمة مختلف أوجه النشاط الصناعى والاقتصادى فى مصر واستطاع ملاحقة التطورات العالمية خلال السنوات العشر التالية لنقل تلك التكنولوجيا واستطاع بعد ذلك تطويرها بما حقق قدرة تنافسية عالية على المستوى الدولى تستطيع التعامل فى المحك الدولى من واقع القدرة على المنافسة فى الجودة والسعر، كما استحدث العديد من نوعيات اجهزة الاطفاء التى اضافت الجديد على الساحة الدولية معتمدة على فكر وسواعد المهندسين والعمال المصريين وكذا ارست روافد التعاون فى البحوث والتطوير من خلال مراكز البحوث المحلية والعالمية، كما استوفى انتاجها فى السنوات الأخيرة مطابقة العديد من المواصفات القياسية العالمية مما اضفى عليها الشرعية الفنية ورفع عنها القيود فى التداول فى مجموعة الدول الأوروبية والشرق آسيوية ومجموعة أمريكا اللاتينية، كما كان لشركتنا الريادة فى كونها أولى الشركات المصرية الصناعية التى حصلت على شهادة الجودة العالمية (9001) عام 1993 فى مصر والريادة على المستوى العالمى فى الحصول على كل من شهادتى ISO-9001 عن جودة الإدارة و-ISO 14001 فى مجال الحفاظ على البيئة بين الشركات العاملة في مجال صناعة اجهزة الاطفاء على مستوى العالم.

■ كمستثمر صناعى.. هل تنوع استثماراتك أم لا.. ولماذا؟

● بصفتى رجل صناعة فاننى أؤمن بالتخصص العام والتخصص الدقيق فى الصناعة.. لأن هذا يعتبر من أساسيات القدرة على التطوير والمنافسة المستمرة والتعامل مع متغيرات المستقبل، إذ أن الصناعة المتفوقة اليوم لن تحافظ على تفوقها فى المستقبل مالم تواجه متغيرات المستقبل بدءا من اليوم ولهذا فإن شركتنا تخصص من ميزانيتها 7٪ بما يعادل أكثر من مليون جنيه للاستثمار فى مجال البحوث والتطوير بجانب استثمارها فى التنمية البشرية المستمرة لجميع العاملين إلا أن هذا لا يمنع من تخصيص جانب من الاستثمارات فى مجالات صناعية أخرى واعدة بالمشاركة فى استثمارات صناعية وبترولية وخدمية يديرها زملاء متخصصون، كما أننى اعتبر المجال مفتوحا بانشاء استثمارات صناعية مباشرة فى مجال الصناعات الهندسية بالنظر للخبرات المكتسبة والمتوافرة فى قيادات الشركة الإدارية والفنية.

■ ما تقييمك لتجربة البورصة المصرية؟

●البورصة المصرية هى احدى التجارب الرائدة فى مصر حيث كانت تحتل فى الستينات المكانة السادسة بين بورصات العالم إلا أن فترة التوجه الشمولى فى إدارة الاقتصاد المصرى قد أدخلها فى فترة بيات شتوى طويل بدأت تستعيد نشاطها بعده وهى تمر الآن بمرحلة الصحوة.

وهى لا شك تدار الآن فى جو صحى يتسم بالعلانية والوضوح وقد يشوبها الآن بعض مظاهر المضاربات المالية التى تستمد قراراتها شراء وبيعاً من اساس اقتصادى علمى إلا أن هذا لا يقلل من الظاهرة الصحية لهذه التجربة.

كما أننا نتوقع للبورصة المصرية أن يشتد عودها وتقوى مع تقدم ونمو أوجه النشاط الاقتصادى فى مصر فى المجال الصناعى والاقتصادى حيذا أن تجربة الخصخصة تسير فى خطتها بخطوات قوية وثابتة.

نادر رياض

■ هناك مقولة ترى أن أكبر تحد للصناعة المصرية هو اعادة هيكلة الصناعة.. هل توافقون على ذلك؟

● أريد أن أعدل من هذه المقولة إذ أننى أرى أن أكبر تحد للصناعة المصرية أو أى صناعة نامية يكون فى استكمال عناصر قوتها وفى استكمال العناصر الاساسية التى تحتاجها من قوى بشرية مدربة وقاعدة معلوماتية تستند إليها محليا وعالميا، وامكانية معتدلة التكاليف لنقل التكنولوجيا وتوافر الآلات والمعدات بأسعار منافسة وتوافر الطاقة المنخفضة التكاليف ووجود البنية الاساسية وإزالة القيود أمام النقل المحلى والعالمى وخدمات بأسعار ميسرة ودعم من الجهاز المصرفى للاستثمارات الصناعية مع توافر فائدة منخفضة على القروض الصناعية وتوافر الخامات بالمواصفات الجيدة بأسعار منافسة. ومع أن مصر قد قطعت شوطا فى توفير جانب من هذه المستلزمات، إلا أن توافر كل هذه المستلزمات نوعا وقيمة يعتبر المحرك الرئيسى للنهضة الصناعية المصرية المرتقبة.

■ اصبح الاغراق كابوسا يهدد الصناعة المصرية فى عقر دارها .. هل من أسباب ذلك ارتفاع تكاليف الانتاج المصرى والمغالاة فيها أم أن جودة الانتاج المصرى منخفضة مقارنة بنظيره الأجنبى أم الاثنين معا أو أسباب أخرى.. وكيف يمكن مواجهة الاغراق؟

● أنا أتفق فى أن الاغراق والمنافسة غير المشروعة قد اصبحا من أولويات الاخطار التى تهدد الصناعة المصرية فى هذه المرحلة حبذا وأن الصناعة لم تستكمل بعض عناصر قوتها.. ولا يغيب عنا أن نوجه الانظار إلى أن هناك اغراقا ومنافسة غير مشروعة محلية تتمثل فى اعادة استعمال السلع المكهنة والمخردة والعبوات المستعملة مما يشكل خطرا لا يقل عن نظيره المستورد من الخارج، أما عن مواجهة الاغراق فلنا المثل الجيد فى النظم المطبقة بالدول الصناعية والتى تقوم على محورين:

الأول: فى مجال الاغراق والمنافسة غير المشروعة المحلية فانه يجب تطبيق القوانين والتشريعات الصناعية والتجارية التى تحذر تداول السلع مجهولة المصدر والتحقق من عدم استخدام المكونات المستعملة والمخردة وتداولها على أنها جديدة وكذا الاسراع فى اصدار قانون التعاملات التجارية وتطبيقه بما يكفل منع الممارسات التجارية غير المشروعة مثل البيع بدون فواتير أو بفواتير غير دالة على مصدر البضاعة.

ثانيا: فى مجال الاغراق والمنافسة غير المشروعة بالسلع المستوردة فانه يجب الاهتمام بالمواصفات القياسية المصرية التى تعتبر فى واقع الأمر خط الدفاع الأول أمام السلع الواردة من الخارج والمتردية الجودة وهو سلاح مانع وملزم وتقره اتفاقيات الجات والتعاملات الدولية، وعلى الدولة أن تستكمل أدواتها فى هذا المجال المهم من اصدار المواصفات الناقصة وغير المستكملة وكذا استكمال المعامل ووسائل الاختبار لتحقيق وسائل الاختبار المقبولة على المستوى العالمى.

■ أى الطرق أنسب للخصخصة فى مصر المستثمر الاستراتيجى أم خصصة الادارة أم بيع جزء قليل من الشركة لاصلاح أوضاعها والباقى يترك فى يد الدولة أم أن هناك طرقا أفضل وما الذى يتناسب مع الأوضاع المصرية؟

● لا يمكن اغفال أهمية الحرص الذى توليه الحكومة من حفاظ على القاعدة العمالية بجانب حرصها على البعد الاجتماعى خلال تلك المرحلة الانتقالية وهو أمر له أهميته الاستراتيجية والفنية.

والقاعدة المطبقة حاليا فى مصر والتي تتفق مع سابقة التجارب العالمية فى ألمانيا وغيرها تبدأ لتحسين اقتصاديات الصناعات المطروحة للخصخصة وذلك يرفع امكانياتها وتخفيفها من العمالة الزائدة، حيث تم وضع آلية للإحالة للمعاش المبكر مقابل تعويضات مالية مطبقة بنجاح فى مصر، يلى تلك المرحلة طرح نسبة مؤثرة من أسهم تلك الشركات على مستثمر رئيسى أو استراتيجى متخصص فى هذه الصناعة والاستثمار وعضو مؤسس

أنشطة فى مجال الخدمة العامة

■ مستشار لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب
■ عضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات المصرية
■ غرفة الصناعات الهندسية
■ عضو مجلس إدارة الشركة القابضة للصناعات الهندسية
■ عضو المجالس القومية المتخصصة ـ شعبة الصناعة والثروة المعدنية
■ نائب رئيس مجلس إدارة الجمعية المصرية لحماية الملكية الصناعية
■ عضو اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطنى
■ عضو لجنة الاستثمار بنقابة المهندسين
■ عضو المجلس الدائم لحماية المستهلك – وزارة التموين
■ عضو مجلس ادارة الغرفة التجارية المصرية – شعبة المستثمرين
■ رئيس تحرير مجلة «عالم الاستثمار» الصادرة من الشعبة العامة للمستثمرين
■ عضو مجلس إدارة الجمعية المصرية الأوروبية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية
■ عضو مجلس إدارة الغرفة التجارية العربية الألمانية
■ عضو مجلس إدارة الغرفة التجارية المصرية – شعبة اجهزة الاطفاء
■ عضو جمعية رجال الأعمال المصريين

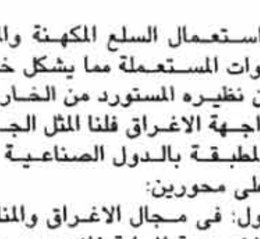

دراسات أكاديمية

■ بكالوريوس هندسة الطيران
■ دراسات عليا فى الهندسة الصناعية لآلات الورش وادارة خطوط الانتاج
■ دكتوراه فى الهندسة الصناعية

أنشطة مهنية

■ رئيس مجلس إدارة شركة بافاريا مصر – ش. م. م. وعضو مؤسس
■ رئيس مجلس إدارة شركة بافاريا بورسعيد للمناطق الحرة – ش. م. م وعضو مؤسس
■ رئيس مجلس إدارة شركة بافاريا آلارم – ش. م. م وعضو مؤسس
■ عضو مجلس إدارة الشركة الفرعونية للتأمين – ش. م. م وعضو مؤسس
■ عضو مجلس إدارة شركة سقارة للاستثمارات السياحية – ش. م. م. وعضو مؤسس
■ عضو مجلس إدارة الشركة الصناعية لتنمية الصعيد – ش. م. م. وعضو مؤسس
■ عضو مجلس إدارة شركة المجمعات الصناعية والحرفية – ش. م. م. وعضو مؤسس
■ عضو مجلس إدارة شركة بدر الدين للمشروعات الهندسية – ش. م. م. وعضو مؤسس
■ عضو مجلس إدارة شركة الشرقيون للبتروكيماويات – ش. م. م. وعضو مؤسس
■ عضو مجلس إدارة شركة العاشر من رمضان للتنمية

نادر نصحى رياض فى سطور

20٪ فارق فى الرسوم الجمركية..

7٪ من ميزانية شركاتى للبحوث والتصدير

الوصفة السحرية لجذب الاستثمارات الألمانية

حتى يمكن الحفاظ على تلك الصناعة وتطويرها بواسطة هذا المستثمر حتى لا تخلو خريطة الصناعة المصرية من تلك الصناعة التخصصية وما لذلك من آثار سلبية على الصناعة بالكامل حيث تكفل هذه النسبة المؤثرة من أسهم الشركات المخصصة حق الادارة لذلك الشريك الاستراتيجى مما يعطيه صلاحيات كاملة فى ادارة النشاط.

■ هل فكر القطاع الخاص مازال يتجه للمحلية أكثر من العالمية؟

● لا شك أن النشاط الصناعى والاقتصادى فى أى دولة يبدأ بتوجه محلى استيفاء للاحتياجات المحلية ومع استكمال عناصر قوته وامكانياته الفنية قد يتجه بعد ذلك للتصدير والذى يعتبر فى هذه الحالة مرحلة من مراحل النضج المتقدم ومصر ليست استثناء من هذه القاعدة العالمية التى تحكم الأنشطة الصناعية والتجارية وان كانت هناك حالات استثناء محدودة تقوم فيها صناعة بغرض التصدير فقط وهى حالات محدودة فى حجمها وانتشارها كما أن العبرة فى التصدير الناجح تقوم على تصدير القيمة المضافة من نتج العمل الوطنى وليس بتصدير الخامات بحالتها.

■ أين مستقبل الاقتصاد المصرى.. هل فى الاصلاح الادارى للدولة أم تنشيط سوق المال .. أم فى أشياء أخرى؟

● الاصلاح الادارى وتنشيط سوق المال ليس سوى بعض من أدوات كثيرة يحتاجها أى اقتصاد لينمو ويزدهر وفى غياب صناعة وطنية قوية ونشيطة لن يوجب ما يباع ويشترى فى سوق المال حتى مع وجود الاصلاح الادارى للدولة.

■ كيف يمكن جذب الاستثمارات الألمانية لمصر بالنظر لسابق خبرتكم فى هذا المجال؟

● الاستثمارات الألمانية شانها شان الاستثمارات العالمية تهتم بزيادة نصيبها من السوق المصرى الضخم والذى يتميز بحجم قوامه 60 مليون مستهلك احتياجاتهم فى تزايد مستمر، من ثم فانه يجب وضع ضوابط جمركية تكفل وجود فارق فى الرسوم الجمركية لا يقل عن 20٪ تفصل بين المنتج الكامل الذى يستورد بحالته من جانب وبين مكونات الانتاج والخامات التى ترد بصفتها مستلزمات انتاج من جانب آخر، هذا الأمر فى حد ذاته سيلزم المستثمرين بالخارج على اقامة مشاركات صناعية مع مستثمرين مصريين لانتاج تلك السلع فى مصر بأسعار ذات قدرة تنافسية أعلى وبالتالى التمتع بنصيب أكبر لسلعهم فى السوق المصرية، إلا أنه وصولا لصناعات شبه متكاملة ومنتجات ذات تكنولوجيات عالية فإن الأمر يلزم معه تطبيق قوانين حماية الملكية الفكرية والصناعية والعلامات التجارية وبراءات الاختراع بصورة حازمة حتى لا تتخوف الاستثمارات الألمانية والعالمية من نقل التكنولوجيات وتعرضها للاقتباس والنقل غير المشروع فى غيبة الضوابط الكافية.

■ هل انتهى دور منظمات العمال فى مصر بعد حصولهم على معظم متطلباتهم.. أم مازال هناك دور ينتظر هذه المنظمات؟

● دور المنظمات العمالية هو دور حيوى ورئيسى مصاحب للنهضة الصناعية المرجوة يعمل فى ظل اتفاق المصالح التى تربط العمال بأصحاب الأعمال ولا ينتهى هذا الدور بحصول العمال على مطالبهم العادلة والمتوازنة وعلى مؤسسات العمال أن تعمل على تطوير نفسها لتمارس دورها فى صناعة المستقبل ولعل فى قانون العمل ما يعمق من هذا الدور ويسمح بتوزيع الاعباء والتحديات التى تواجه اصحاب الأعمال فى الصناعات المختلفة بحيث يتحمل العمال أيضا نصيبهم من هذه التحديات إذ أنه كما يتحتم على الصناعة أن تقبل التحدى التكنولوجى وتطوير امكانياتها فى معركة النجاح أو الفشل فإن على العمال أيضا أن يطوروا من امكانياتهم بارتقاء سلم التكنولوجيا المنخفضة التكاليفة دون ابطاء أو تخلف.

ولعل المنظمات العمالية تكون الاقدر على فتح أبواب التدريب والتأهيل أمام عمالها فى مجال التدريب التكنولوجى الرأسى دون اهمال لأهمية التدريب الافقى واعادة التأهيل بنفس القدر.

■ ما تقييمكم للاتجاه الذى ينادى بقيام السوق العربية، وهل هناك أهمية تعود على مصر من الشراكة الأوروبية من حيث الايجابيات والسلبيات؟

● ان مصر قد أصبحت جزءا من الحل الاقتصادى ولا تستطيع التخلف عن اداء دورها وعليها واجب يحتم عليها أكثر من أى وقت سابق أن تتعامل مع المجتمع الدولى بنفس أدواته وأن تتحدث معه بنفس اللغة وهذا الأمر فى حد ذاته يحتم عليها أن تستكمل عناصر القوى الاقتصادية وتحفز من ايجابياتها الصناعية فى أسرع وقت لأن تخلفها عن هذا الركب من شأنه أن يعرض الصناعة المصرية للخطر كما أن امتناعها عن المشاركة الدولية من شأنه أن يهمش دورها العالمى.

ومن ثم فإنه ليس أمامنا خيار إلا أن نصلح البيت الصناعى المصرى من الداخل ونحرره من جميع المعوقات التى تكبله.